

السلام والصراع السياسي في السودان (١-٣)

السودانية التي كانت تملأ الدنيا ضجيجاً قبل كل جولة بالتمسك بالثوابت. والآن ثمة تحولات كبيرة قد طرأت على النهج السياسي للحكومة السودانية وخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة. ومن المؤكد ان هناك تفاهما مفاجئاً قد نشأ بين الخرطوم وواشنطن ونما وزادت وتيرته بعد سبتمبر ٢٠٠١. وبالامكان ملاحظة التفاهم والتعاون (التنازل من قبل الخرطوم) من خلال مؤشرات هامة من التجاوب الذي ابدته الخرطوم تجاه واشنطن فيما يتعلق بمحاربة الارهاب خاصة وان الخرطوم كانت مؤثلاً لاسامة بن لادن وعدداً من قيادات تنظيم القاعدة. وتبع ذلك التخفيف الكبير من جرعة الخطاب المعادي للولايات المتحدة واختفائه تدريجياً في وسائل الاعلام السودانية. والذي توقف تماماً الان، مما مثل تحولا كبيراً من دولة كانت ترى في اميركا بالعدو الذي دنا عذابه.. الى دولة صديقة.

المؤشر الأخير يتمثل في السهولة التي تم بها تقبل وقف اطلاق النار في جبال النوبة بحيث ان فرقة اميركية ودولية رمزية من بضعة موظفين وجنود يتولون مهمة الفصل بين قوات الحكومة والجيش الشعبي. ومن ثم السهولة واليسر في التعامل مع رسائل الادارة الاميركية ومقترحات دانفورث المبعوث الاميركي.

بصورة اخرى طرأ تبدل واضح في موقف الحكومة السودانية من رؤيتها للولايات المتحدة كعدو يجب مقاومته الى صديق واجبة مشاركته

ونفس الحكومة التي رفعت شعاراً لها نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع وهو شعار اطلق كرمز للتخلص من المساعدات والهبات الاميركية بشكل خاص، هي نفس الحكومة التي تعيد اميركا الى هذا الجزء من القارة الافريقية وبما يفوق ربما الحسابات الاميركية نفسها.

والآن نحن على ابواب تحول تاريخي مهم. وبهذا المعنى لا يمكنني رؤية اتفاق مشاكوس

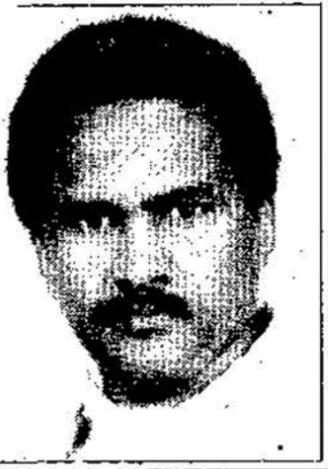
انباء ومفاجآت سارة تتوالى من الخرطوم ونيريوبي واسمرة. انباء مقلقة ايضاً تأتي من العواصم الثلاث. وطوال الايام الممتدة منذ التوقيع على اتفاق مشاكوس وحتى اليوم فان ثمة اخباراً سارة من الخرطوم واسمرة.

فلقد احتفت الخرطوم الرسمية بالاتفاق وزمرت له. واحتفى الشارع السياسي بالاتفاق على طريقته. وفي كلا الحالتين تبلورت جملة نقاط يمكن ان نقف عندها، واولها ان الاتفاق بعث روحاً من التفاؤل في الشارع السوداني. وهو تفاؤل مشروع وله اسبابه الوجيهة اذ ان السلام هو امنية الجميع داخل السودان وجيرانه واقليمياً ودولياً. ولطالما ازهقت الحرب الاهلية ارواح مئات الآلاف وشكلت نزيهاً متواصلاً للدم منذ تجدها عام ١٩٨٢ فمن الطبيعي ان تقابل كل خطوة نحو السلام بالترحاب والتفاؤل. كذلك فان الملايين من الشباب السوداني الغض ومعهم بلا شك اسرهم وذويهم قد شعروا بارتياح بالغ على اثر الاتفاق. بسبب انهم كانوا الاكثر استهدافاً من قبل الدوائر الرسمية المختصة التي ظلت تطاردتهم وتجندهم وترسل بالكثيرين منهم الى أتون الحرب في الجنوب وغيره من المناطق التي توسعت بتوسع رقعة الحرب. الان سوف تهدأ لوعة الآلاف من الامهات اللاتي كن اكثر قلقاً على حياة ابنائهن وخوفاً عليهم من مدهامات الشاحنات المفاجئة التي تأخذ بالشباب عنوة الى معسكرات سيئة الصيت وستظل كذلك في وجدان الشعب السوداني لسنوات قادمة.

على الصعيد السياسي فكما حدث وتكرر في جولات سابقة من المفاوضات فقد كان عنصر المفاجأة يصيب بالصدمة الشارع السياسي واطراف الحكومة والتجمع الديمقراطي المعارض وجيران السودان. وشهدنا في جولات سابقة من المفاوضات المستمرة منذ ما يزيد على الثماني سنوات ان الجميع قد تفاجأ حينما طرح مشروع الكونغرسالية من قبل الحركة الشعبية واصابت تلك الخطوة التجمع المعارض بحالة من الصدمة والإرباك اقتضت توضيحات وشروحات مستفيضة من قبل الحركة الشعبية وقائدها دكتور جون قرنق.

وباختصار فقد كان المسار التفاوضي متعرجاً مليئاً بالعقبات وقام على تشدد غير مبرر بالذات من جانب الحكومة

ولعل ما جرى من حوار مستفيض داخل اروقة التجمع في اسمره قد غسل نواقص الاتفاق. كما انه قد يجعل المراقبين الأميركيين والاوروبيين يلتفتون إلى مدى خطورة إقصاء القوى السياسية الشمالية والجنوبية من المفاوضات. ولذا فمن البديهي القول بأن من نواقص الاتفاق الرئيسية إغضاله قضايا الحريات والحقوق السياسية وإغفال مشاركة القوى السياسية الأخرى.



د. طارق الشيخ

ومما يؤكد على أهمية الحريات ووجود النظام الديمقراطي ردة الفعل الحذرة على الاتفاق من جانب الاحزاب الشمالية والجنوبية. وهو حذر مبرر لتغليب هذه الاطراف المؤثرة عن تقرير مصير السودان.

وقد أكدت على صواب هذا الحذر الخطوة التي اعقبت الاتفاق بمرسوم الرئيس عمر

البشير بمنح الاحزاب السياسية التي كانت ممثلة في البرلمان الأخير قبل انقلاب يونيو ١٩٨٩. وهي خطوة تعزز توجهات القوى السياسية من ان الاتفاق مبني على تصور قاصر مفاده قسمة السودان سياسيا ودستوريا بين الحزب الحاكم في الخرطوم والحركة الشعبية وبصورة أكثر دقة ان تدخل كل القوى السياسية الشمالية تحت عباءة التوالي وكل القوى الجنوبية تحت مظلة الحركة الشعبية. ومما يعزز ذلك ان المرسوم الرئاسي لم يصحبه أي توجه نحو إطلاق الحريات والتي بدونها لا يبدو هنالك فارق بين الاحزاب السياسية الاصلية والنسخ المضروبة من احزاب التوالي.

وبديهي ان الاحزاب صغيرة كانت ام كبيرة كانت لا تولد وتحجب بمراسيم. فإما حرية أو لا حرية.

هذه القسمة الشمال للإنقاذ والجنوب للحركة هي مصدر قلق سياسي داخل السودان وخارجه عبرت عنه مصر بقوة وهذا ما سنعرض له في الحلقة القادمة.

■ كاتب وصحفي من أسرة الراية

دون ان يكون مقترنا بصراع سياسي لا يقل أهمية عن الاتفاق وما سيتبعه من اتفاقيات لا شك ستحدد مصير السودان ومستقبله.

هل لاتفاق مشاكوس من إيجابيات؟ من المؤكد انه قد احتوى كاتفاق إطاري على مبادئ عامة ايجابية إذ تضمن اعتراضات مهمة بوجود أزمة وطنية عامة، واعترف بتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي وضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية لكل السودان. وتنازلت الحكومة للمرة الأولى عن تشددها فيما يخص علاقة الدين بالدولة واستعاضت عن ذلك بصفة فضفاضة مرنة وحمالة أوجه. وهذا التنازل بالذات الذي تحقق الآن كان يمثل العقبة التي توقفت عندها كل الجولات التفاوضية السابقة.

وفي الواقع ان ما جرى في مشاكوس من اتفاق كان مفاجئا من زاوية الموافقة الحكومية على نقاط الاتفاق وفي غاية من اليسر. وربما كانت هذه المفاجأة لا تنطبق فقط على التجمع المعارض وبعض القوى السياسية في الداخل وإنما حتى بالنسبة للحركة الشعبية.

على انه وبقدر ما حمل الاتفاق من إيجابيات فقد جاءت سلبياته باعثة على القلق بدءا من التجمع الذي واجه نواقص اتفاق الاطار باتهامات للحركة الشعبية وبحجج قوية أمن على صحتها فيما بعد في اسمره جون قرنق.

فقد انحصر التفاوض بين الحكومة والحركة.. وكان حري بالحركة وهي الشريك المهم داخل التجمع الديمقراطي ان تخطر التجمع بمستجدات التفاوض ومساره.

خاصة وانه قد تعدى قضايا مثل وقف إطلاق النار أو الفصل بين القوات كما حدث في جبال النوبة. وطالما تعلق الامر بالدستور ومستقبل الحكم في السودان وتقرير المصير فقد كان لزاما على الحركة الشعبية ان تعود لحلفائها ولأخذ برأيهم قبل الدخول في اتفاق يمس ليس فقط مستقبل العلاقة بين الحركة الشعبية والحكومة السودانية وإنما مستقبل السودان ومصيره.